

الإقتراب البنائي الوظيفي في علم  
السياسة: تحليل نظري وتطبيقي  
لدوره في فهم النظم السياسية  
وتوازن المجتمعات  
دراسة بحثية أكاديمية

إعداد

وائل سعيد بهجت مصطفى شاهين  
كاتب وباحث وناشر في جمهورية ألمانيا  
الاتحادية





## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النظرية البنائية الوظيفية، التي تُعد أحد أهم إقتربات المدرسة السلوكية في علم السياسة. تناقش الورقة أصول هذه النظرية، التي تم استعارتها من علوم أخرى مثل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، وتطبيقها في تحليل الظواهر السياسية. تركز الدراسة على إسهامات الباحثين مثل «رادكليف براون» و«مالينوفسكي» في تطوير المدرسة الوظيفية، وكيفية انتقال هذه المفاهيم إلى علم السياسة عبر أعمال «جبرائيل ألموند» و«تالكوت بارسونز». كما تتناول الدراسة الانتقادات التي وُجّهت لهذه النظرية، ونطرح فيها فرضيات حول دور الخلل الوظيفي في انهيار المجتمعات، وكيفية تفعيل مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» كآلية لاستعادة التوازن الاجتماعي.

**الكلمات المفتاحية:** النظرية البنائية الوظيفية، المدرسة السلوكية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

## Zusammenfassung:

Diese Studie zielt darauf ab, die funktionalistische Theorie zu analysieren, die einen der wichtigsten Ansätze der behavioristischen Schule in der Politikwissenschaft darstellt. Die Arbeit diskutiert die Ursprünge dieser Theorie, die aus anderen Wissenschaften wie der Anthropologie und der Soziologie entlehnt und zur Analyse politischer Phänomene angewendet wurde. Die Studie konzentriert sich auf die Beiträge von Forschern wie „Radcliffe-Brown“ und „Malinowski“ zur Entwicklung der funktionalistischen Schule und wie diese Konzepte durch die Arbeiten von „Gabriel Almond“ und „Talcott Parsons“ in die Politikwissenschaft übertragen wurden. Darüber hinaus behandelt die Studie die Kritik, die an dieser Theorie geübt wurde, und stellt Hypothesen über die Rolle von Funktionsstörungen beim Zusammenbruch von Gesellschaften auf sowie darüber, wie das Prinzip des „Gebotens des Guten und des Verbotens des Schlechten“ als Mechanismus zur Wiederherstellung des sozialen Gleichgewichts aktiviert werden kann.

**Schlüsselwörter:** Funktionalistische Theorie, behavioristische Schule, Gebot des Guten und Verbot des Schlechten

## المقدمة

يزداد الاهتمام بالنظريات أو المناهج العلمية التي يُطلق عليها اسم «إقتربات»؛ لما لها من إمكانيات علمية هامة وطبيعة خاصة تجعلها تتبع من النظرية، ويقترّب بها الباحث من الظاهرة السياسية التي يدرسها ويحلّها.

في هذه الورقة البحثية، سأقوم بتقديم تحليل تفصيلي لأحد أهم إقتربات المدرسة السلوكية، ألا وهو الإقتراب البنائي الوظيفي (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٥٨)، المُوسوم أيضاً بالنظرية البنائية الوظيفية (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٦٩).

نشأت المدرسة السلوكية في مجال السياسة المقارنة نتيجة للثورة السلوكية، وحظيت بتفاعل فكري مكثف. أدى هذا التفاعل إلى تحول تدريجي لأنصار المدرسة التقليدية نحو تبني المدرسة السلوكية الجديدة، لتصبح بذلك امتداداً منطقياً للمدرسة التقليدية. وقد اكتسبت المدرسة السلوكية قوة ومصداقية بفضل انتشار القناعة بقدرتها على معالجة القضايا السياسية بطريقة أكثر فعالية. وبذلك، أعادت المدرسة السلوكية هيكلية الإقتربات التقليدية بداخلها في ضوء منهجها الخاص.

على الرغم من أن النظرية البنائية الوظيفية تستخدم مفهومي البناء والوظيفة في تحليل الظواهر السياسية، إلا أن هذين المفهومين لم يُطورا أصلاً ضمن سياق علم السياسة، بل تم اقتباسهما من علوم اجتماعية وطبيعية أخرى. فقد استُخدمت البنائية الوظيفية في علم الأنثروبولوجيا، ومثلت الوظيفة إجابة على مشكلة واجهها الأنثروبولوجيون في القرن التاسع عشر، لتساهم في فهم إشكالية التعدد والتنوع في العادات والسلوكيات الخاصة بالمجتمعات البشرية. (٢٠٢٣.obaid).

ويُعد كلٌّ من الأنثروبولوجيين رادكليف-براون ومالينوفسكي الآباء المؤسسين للمدرسة الوظيفية، التي كانت تبتغي بناء علم الاجتماع على ركائز مشابهة لعلم البيولوجيا. وقد أرجعوا هذا الإقتراب إلى

إميل دوركايم وفرويد وماركس.

وفي هذه الورقة، سنركز الضوء على وصف وتحليل النظرية البنائية الوظيفية، المعروفة أيضًا باسم الإقتراب البنائي الوظيفي؛ وذلك بهدف فهمها بشكل أعمق.

### أهمية الدراسة:

تكمُن أهمية هذه الدراسة في تحليلها النظري للدور البارز الذي لعبه الإقتراب البنائي الوظيفي، أحد أهم نظريات المدرسة السلوكية، التي ظهرت نتيجة لتزايد الوعي لدى الباحثين الأمريكيين، لا سيما أعضاء الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (APSA)، بأهمية هذه الأدوات في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية. وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية والاضطرابات التي شهدتها أوروبا بسبب النُظم السياسية الفاشية والديكتاتورية، والولايات المتحدة خلال الثلاثينيات. وقد ساهمت هذه الأحداث في تسريع تطور وتبني المدرسة السلوكية بشكل عام، وقدمت النظرية البنائية الوظيفية التي نسلط عليها الضوء في هذه الورقة العلمية (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٤٦).

### مشكلة الدراسة:

تكمُن إشكالية هذه الدراسة في طبيعة موضوعها، حيث تسعى إلى فهم شامل ومنظم للإقتراب البنائي الوظيفي، وذلك من خلال تحليل مفاهيمه الأساسية وعلاقته بالنظام السياسي، علاوة على العناصر والخصائص والوظائف الخاصة بالنُظم السياسية. وإبراز التغيير الجذري الذي أحدثته الثورة السلوكية في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال علم السياسة المقارنة. فقد حلت هذه الثورة محل المنهجية التقليدية، وأعادت تشكيل مفاهيم وأسس هذا العلم. فقبل الثورة السلوكية، كان علم السياسة هو: علم القوة أو الدولة أو السلطة. أما بعد هذه الثورة، فالتسع نطاق الدراسة ليشمل تحليل السلوك السياسي والقيم التي توجهه. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور مفهوم جديد هو «النظام السياسي»، الذي حل

محل المفاهيم التقليدية مثل الدولة والحكومة والأمة والمؤسسة. وكان صاحب الفضل في تقديمه هو عالم السياسة ديفيد إيستون، الذي سمح بتوسيع نطاق البحث ليشمل أنظمة سياسية متنوعة، سواء كانت ديمقراطية أو استبدادية، غربية أو غير غربية. وبالتالي، أصبح من الممكن مقارنة هذه الأنظمة المختلفة وفهم أوجه التشابه والاختلاف بينها (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٦٠).

من بين تحديات هذه الدراسة تركيزها بشكل كبير على إسهامات ديفيد إيستون في المشروع الوظيفي. هذا التركيز، وإن كان مهمًا لفهم هذا التيار الفكري، قد يقلل من أهمية إسهامات باحثين آخرين ساهموا في تطوير هذا الاقتراب.

فضلاً عن صياغة أسئلة بحثية محددة ودقيقة. فبينما تسعى الدراسة لتقييم أهمية الاقتراب البنائي الوظيفي، فإن تحديد الأسئلة البحثية التي ستجيب عليها بشكل مباشر سيساهم في تعزيز دقة وعمق التحليل.

### مصطلحات الدراسة:

■ أبستمولوجي: مفهوم مكون من مقطعين هما (Episteme) ويعني المعرفة، و (Logos) بمعنى نقد أو نظرية أو دراسة، أي إنه نظرية المعرفة أو دراسة المعرفة أو نقد المعرفة. وهو علم يهتم فقط بالمعرفة العلمية وحدودها (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٢). ويهتم الأبستمولوجي بمبادئ المعرفة العلمية وافترضاها ونتائجها، وبالكيفية التي تتحول بها الأفكار الجينية إلى أنساق معرفية أو أجزاء من أنساق (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٣).

■ الأنثروبولوجيا: أو علم الإنسان: هو علم يهتم بدراسة أصل الإنسان وتاريخ تطوره، بما في ذلك أعراقه وعاداته ومعتقداته وعلاقاته وتوزيعه الجغرافي. كما يُعنى بدراسة السلالات البشرية وخصائصها ومميزاتها (المعاني، ٢٠٢٤ م).

■ الاقتراب أو المنهج العلمي: ينبع من نظرية ويقترب من الظاهرة السياسية ويدلها. والاقتراب والمنهج هو الشكل التطبيقي للنظرية

ونابع منها (الجامعة الإسلامية بمينيسوتا، ٢٠٢٤ م).  
■ النظرية: من أوصاف النظرية أنها وسيلة معرفية وأداة علمية لتحقيق فهم الواقع وتفسيره وحسن التعامل معه (الجامعة الإسلامية بمينيسوتا، ٢٠٢٤ م).  
■ النظرية الأمبريقية: وتعرف أيضاً بـ (الاختبارية)، تعني تلك النظرية أن نتائجها تعتمد على الخبرة الواقعية والملاحظة والتجربة والتعميم وتفسير السلوك الفعلي (د. المغيربي، ١٩٩٤ م، صفحة ٩١).  
■ الأوليغاركية: أو الأوليغاركية مصطلح يوناني مكون من جزأين: (Oligoi) وتعني «قلة»، ثم (arche) وتعني «حكم». ومن ثم، فالمصطلح يعني لغويًا «نظام حكم القلة». ولا يُقصد به حكم القلة فحسب، بل حكم القلة صاحبة الثروة بالتحديد، والتي تستخدم المنصب السياسي لتحقيق مصالحها الشخصية (جامعة الكويت، صفحة ٢٦٦).

### أسئلة الدراسة:

تسعى الأسئلة البحثية التي طرحناها إلى توجيه الدراسة نحو استكشاف جوانب محددة من النظرية البنائية الوظيفية. هذه الأسئلة، التي تم صياغتها بهدف التحفيز والاستكشاف، ستساعدنا في الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1 ما هي المفاهيم التي استخدمتها لجنة السياسة المقارنة من منطلق تبنيتها للبنائية الوظيفية لتعريف علم السياسة؟ باعتبارها ركيزة أساسية تمكنا من فهم آلية عمل النظرية البنائية الوظيفية.
- 2 ما هو المقصود بـ «الوظيفة الانتقائية» في التحليل السياسي، ومن هم أبرز رواد هذا النهج؟
- 3 ما هي الإسهامات الرئيسية «لجبرائيل ألموند» في تطوير النظرية البنائية الوظيفية في علم السياسة؟ وعلاقتها بأعمال بارسونز في مجال التحليل الوظيفي للأنظمة السياسية؟
- 4 ما هي الأربعة مصادر الأساسية التي يعود إليها الوظيفة كما قام بصياغتها «ألموند» ولجنة السياسة المقارنة؟

- 5 ما هو الدور الذي لعبه تالكوت بارسونز ونيل سميلسر في تطوير النظرية البنائية الوظيفية في علم السياسة؟
- 6 ما هي الانتقادات التي وُجِّهت للاقتراب البنائي الوظيفي؟

### فرضيات الدراسة:

تتناول فرضيات دراستنا علاقة سببية بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحقيق أهداف النظرية البنائية الوظيفية. سوف نفترض الفروض الآتية كعلاقات محتملة قابلة للاختبار والقياس، وقابلة للتحقق في الواقع العلمي. حيث يتمثل المتغير المستقل في أهداف النظرية البنائية الوظيفية، بينما يتمثل المتغير التابع في دور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أداء البنائية الوظيفية. ويمكن صياغة فرضياتنا على النحو التالي:

### 1 فرضية البنية والوظيفة والتشبيه البيولوجي-الاجتماعي:

- **الفرضية الأساسية:** كل نظام (سواء كان بيولوجيًا أو اجتماعيًا) يتكون من أجزاء مترابطة تؤدي وظائف محددة تساهم في استقرار النظام ككل.
- **التطبيق على المجتمعات:** المجتمعات تشبه الأجسام الحية، حيث يعتمد استقرارها على أداء كل فرد أو مؤسسة لدوره الوظيفي بشكل سليم. أي خلل في أداء هذه الأدوار يؤدي إلى اختلال في النظام الاجتماعي.
- **الفرضية:** يمكن تشبيه المجتمعات بالأجسام الحية، حيث يتم مقارنة الأفراد بالأعضاء، والمؤسسات بالأجهزة، والخلل الاجتماعي بالخلل الصحي.
- **التطبيق:** كما أن خلل في عضو واحد (مثل الإصبع) يمكن أن يؤثر على الجسم كله، فإن خلل في فرد أو مؤسسة واحدة يمكن أن يؤثر على المجتمع بأكمله.

### 2 فرضية الخلل الوظيفي والمشاركة الاجتماعية:

- **الفرضية:** عندما يفشل جزء من النظام في أداء وظيفته بشكل صحيح، فإن ذلك يؤدي إلى اضطرابات تؤثر على النظام بأكمله.
- **التطبيق على المجتمعات:** في المجتمعات التي تعاني من الظلم أو الاستبداد، يحدث خلل وظيفي حيث يتوقف الأفراد عن أداء أدوارهم بشكل صحيح، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية ويهدد استقرار المجتمع.
- **الفرضية:** المشاركة المجتمعية الفاعلة في الرقابة هي الحل الأمثل لسد الثغرات في دورة حياة المجتمعات.
- **التطبيق:** تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للأفراد يمكن أن يمنع الفساد ويحافظ على استقرار المجتمع.

### 3 فرضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كآلية توازن اجتماعي:

- **الفرضية:** تفعيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمكن أن يكون آلية فعالة لاستعادة التوازن الاجتماعي من خلال مكافحة الخلل الوظيفي.
- **التطبيق:** في المجتمعات التي تعاني من الفساد أو الظلم، يمكن للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يعيد تفعيل الأدوار الاجتماعية المهمشة، ويعيد التوازن إلى النظام الاجتماعي.
- **الفرضية:** النظم الاجتماعية تسعى دائماً إلى تحقيق التوازن، وعندما يحدث خلل وظيفي، فإن النظام يحاول العودة إلى حالة التوازن من خلال آليات تنظيمية.
- **التطبيق:** في حالة الخلل الوظيفي في المجتمعات، يمكن استخدام آليات مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لاستعادة التوازن.

### 4 فرضية الإبداع في المقاومة والرقابة كوسيلة لمنع الانهيار:

- **الفرضية:** كما بيدع المفسدون في إيجاد طرق للسيطرة والفساد، يجب على المجتمع أن بيدع في مقاومة هذه الممارسات من خلال آليات مبتكرة.
- **التطبيق:** تفعيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بطرق

- مبتكرة يمكن أن يكون وسيلة فعالة لمقاومة الفساد.
- **الفرضية:** غياب الرقابة يؤدي إلى الفساد وانهيار الدول، بينما وجودها يعزز الاستقرار.
- **التطبيق:** تعزيز الرقابة المجتمعية يمكن أن يمنع الانهيار الاجتماعي والسياسي.

هذه الفرضيات تشكل الإطار النظري الذي نعتمد عليه في تحليلنا لدور الخلل الوظيفي في انهيار المجتمعات، وكيفية تفعيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كآلية لاستعادة التوازن الاجتماعي.

### منهجية الدراسة:

نظرًا لطبيعة الأسئلة البحثية التي طرحناها، والتي تركز على فهم الاقتراب البنائي الوظيفي، سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية (الطائي و أبو بكر، ٢٠٠٧ م، صفحة ٩٥)، لوصف ودراسة هذا الاقتراب على أسس علمية منهجية كأحد أهم اقترابات المدرسة السلوكية.

بالإضافة إلى ذلك، سنستخدم المنهج الاستنباطي؛ الذي تزعمه أفلاطون ومن بعده كثيرون. ويُعرّف بالاستنباطي المنطقي، ويقوم على منطق القياس<sup>(١)</sup>. ويعتمد على مقدمة (افتراض) ونقاش أو جدل قياسي وخاتمة<sup>(٢)</sup>، وهي عادة ما تستخدم كأساس لمقدمة افتراضية جديدة. فمن تساؤلاته عن مفهوم العدالة، طور أفلاطون

(١) المنطق القياسي هو نوع من التفكير المنطقي يستخدم قواعد محددة للوصول إلى استنتاجات جديدة من معلومات موجودة مسبقًا. يعني أنه عملية استخلاص نتيجة منطقية من مقدمات معينة. وأركان هذا المنطق هي: المقدمات: وهي جمل أو عبارات تعتبر نقاط بداية للتفكير المنطقي. الاستنتاج: وهو العبارة التي يتم الوصول إليها من خلال تطبيق قواعد المنطق على المقدمات. مثال: مقدمة ١: جميع البشر فانون. مقدمة ٢: سقراط إنسان.

استنتاج: إذن سقراط فاني. من مميزات هذا المنطق أنه يضمن نتائج دقيقة شريطة أن تكون المقدمات صحيحة، وكذلك يتميز بالوضوح والشمولية، حيث يمكن تطبيقه في مجالات متنوعة من المعرفة، باختصار: المنطق القياسي هو أداة تفكير تستخدم قواعد محددة للوصول إلى استنتاجات. (٢) الجدل القياسي هو حوار منطقي منظم يهدف إلى الوصول إلى الحقيقة من خلال تبادل الآراء والأدلة. مراحل الجدل القياسي: طرح السؤال.

١. تقديم الفرضيات المحتملة للإجابة على السؤال.  
٢. البحث عن الأدلة التي تدعم أو ترفض كل فرضية.  
٣. تقييم الأدلة وتحديد الفرضية الأقوى.  
٤. الاستنتاج النهائي بناءً على التقييم.  
باختصار: الجدل القياسي هو عملية حوارية منظمة تستخدم المنطق القياسي للوصول إلى الحقيقة.

رؤية كاملة لدولة مثالية عن طريق القياس الجدلي. وهو قائم على الجدل حول فكرة، ومنها يُستخلص عكسها ثم الخروج بفكرة جديدة. وإن كانت نتائجًا للسابقتين، إلا أنها تعتبر من الناحية المنطقية متقدمة عليهما. وتستخدم كأساس للنقاش المنطقي حتى تستكمل الصورة (مجاهد، ٢٠١٩ م، صفحة ١٥).

## الفصل الأول

### صعود المدرسة السلوكية في علم السياسة

لا تولد النماذج المعرفية والثورات العلمية فجأة، بل تتطور تدريجيًا عبر تفاعل فكري مستمر. تاريخيًا، يحتاج النموذج المعرفي الجديد إلى فترة زمنية ليحل محل سابقه، حيث ينتقل أنصار النموذج القديم تدريجيًا إلى تبني النموذج الجديد. وعادةً ما تنشأ النماذج الجديدة في إطار النماذج السابقة، ثم تكتسب قوةً ومصداقيةً تدريجيًا مع الاستخدام والتجربة. لا يختلف النموذج القديم بالكامل، بل يتحول إلى جزء من النموذج الجديد، حيث يُعاد هيكلته وفقًا لمنطق النموذج الجديد. لذلك، فإن جذور الثورة السلوكية تمتد إلى فترات سابقة، حيث كانت المنهجية التقليدية التاريخية الفلسفية القانونية المؤسسية سائدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد ظهرت بوادر هذا التحول في أعمال رواد نظرية النخبة الذين أولوا اهتمامًا أكبر بالسلوك والتفاعل السياسي، بدلاً من التركيز الحصري على الوثائق والديساتير والنظم والمؤسسات.

يرى البعض وجود توجهين أساسيين في دراسة التحولات التي شهدتها أوروبا والولايات المتحدة منذ الثورتين الأمريكية والفرنسية. ويهدف هذان التوجهان إلى فهم آثار الثورة الصناعية وما نتج عنها من تحولات عميقة، مثل التحضر، والهجرة الجماعية، وسقوط الإمبراطوريات، وظهور الدول القومية الحديثة (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٤٤).

أفرز هذان التوجهان مدرستين رئيسيتين في حقل السياسة المقارنة،

هما:

**1 المدرسة الأولى:** ركزت على تحدي بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها، وصياغة دستور مناسب لها. وقد استندت هذه المدرسة إلى المقارنة مع الدول الأوروبية، ساعيةً إلى تبني نموذج حوكمة مشابه. وكان أصحاب هذه المدرسة في الغالب من المحامين الدستوريين والبرلمانيين والإداريين (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٤٤).

**2 المدرسة الثانية:** ركزت على دراسة التحولات الاجتماعية والسياسية الناتجة عن الثورات والحركات الاجتماعية، وظهور النخب الجديدة، وتطور الأنظمة السياسية نحو الديمقراطية، وتغير طبيعة الجماعات السياسية مثل الأحزاب وجماعات المصالح. وقد اعتُبر أصحاب هذه المدرسة أكثر ميلًا إلى الاجتماعيات مقارنة بالسياسة (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٤٤).

هذه الجهود المبكرة مهدت الطريق لظهور الحركات السلوكية، التي نمت وتطورت بشكل كبير. ونتيجة لذلك، أصبحت المنهجية السائدة في البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٤٤). يمكن رصد أهم تحولاتها في النقاط التالية:

**1 أولًا،** في أوائل القرن العشرين: وجد العقلاني الوضعي في علم النفس أرضية خصبة لتطبيق مبادئه. فقد شهد هذا العقد ولادة المدرسة السلوكية على يد «جون واتسون»، الذي نشر مقالته الشهيرة «علم النفس كما يراه السلوكي» عام ١٩١٣. سرعان ما حلت النظرة السلوكية محل النماذج المعرفية السابقة في علم النفس، وأصبحت مبادئها الأساسية، مثل الموضوعية التجريبية (التجريب) والتجربة المُتدكَّم فيها، هي المعيار المعمول به في جميع العلوم الاجتماعية (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٤٥).

**2 ثانيًا،** جهود بنتلي وترومان: في الوقت نفسه، شهد حقل السياسة المقارنة تحولاً كبيراً بفضل جهود «آرثر بنتلي»، الذي مهد الطريق لدراسات مقارنة أكثر عمقًا، والتي أثمرت في الثلاثينيات على يد «ديفيد ترومان» (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٤٥).

## المبحث الأول:

### الوظيفة والبنائية الوظيفية:

## دراسة تحليلية لدورها في توازن المجتمع وتأثيرها على الصراعات السياسية

في هذا المبحث، سنتطرق إلى مفهوم الوظيفة الذي يعد مفهوماً مركزياً في دراسة النظم الاجتماعية والبيولوجية. وقد تم تطبيق هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية من قبل علماء مثل إميل دوركايم، وردكليف براون، ومالينوفسكي، الذين رأوا أن المجتمعات البشرية تشبه الكائنات الحية في اعتمادها على شبكة من العلاقات والوظائف التي تحافظ على توازنها.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مفهوم الوظيفة ودور البنائية الوظيفية في الحفاظ على توازن المجتمع، مع التركيز على تأثيرها في الصراعات السياسية، خاصة في السياق الإسرائيلي-الفلسطيني. ستتناول الدراسة كيفية تأثير جماعات المصالح والأحزاب السياسية في إسرائيل على استقرار المنطقة، وكيف تسهم البنائية الوظيفية في تعزيز الصراعات أو تخفيفها.

### المطلب الأول: تعريف الوظيفة

ترتبط الوظيفة بعلم الأحياء، وتُعرّف بأنها مجموعة العمليات الحيوية التي يقوم بها الكائن الحي للحفاظ على بقائه واستمراره. دخل هذا المفهوم حيز التطبيق العلمي على أيدي «إميل دوركايم» و«ردكليف براون» و«مالينوفسكي» وغيرهم. وذلك بعد أن رأوا أن البشر يرتبطون بشبكة من العلاقات الاجتماعية. وأي نشاط فيها له بالضرورة وظيفة خاصة. من أجل استمرار الحياة في الجسد الاجتماعي. لذا، رأى العلماء ثمة تشابه بين الكائن الحي والمجتمع البشري (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠١).

## المطلب الثاني: دور البنائية الوظيفية في تفعيل الصراعات السياسية: دراسة حالة الجماعات المصالح والأحزاب الإسرائيلية

وتأثيرها على القضية الفلسطينية  
أثرى تعدد المصادر الفكرية النظرية البنائية الوظيفية، فكما ساهمت الأنثروبولوجيا فيها، ساهمت نظرية الجماعة التي صاغها ديفيد ترومان في إثرائها بعد أن تم دمجها في التحليل البنائي الوظيفي على أيدي لجنة السياسة المقارنة. رأى ترومان أن المجتمعات تتميز بنائياً؛ لأن كل الناس لا يتفاعلون بصورة عشوائية فيما بينهم، وإنما يتفاعلون من خلال أنماط من التفاعلات، وهي التي يُطلق عليها «الجماعات». لذلك، أولى ترومان اهتماماً كبيراً بوظائف الجماعة، وتحديد ما إذا كانت تنتج صراعات أم تجانسات في المجتمع. وفي حين أن جماعات المصالح المختلفة تتكالب على تحقيق مطالبها، فإنه من المحتمل أن ينتج بينها صراعات. ويختلف الأمر في رأيه بين جماعات المصالح التضامنية، مثل مجالس الآباء في المدارس، وذلك لأن وظيفتها هي الحفاظ على الاستقرار في العلاقات بين أعضائها (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٣٩).

ويمكننا في هذه الدراسة أن نضرب مثلاً على التدخل السياسي لجماعات المصالح الأوليغارشية الغربية في القضية الفلسطينية. وذلك أن هذه الجماعات تمثل القلب الذي يضخ الدم عبر شرايينها المتمثلة في الأحزاب السياسية الإسرائيلية من أجل التنافس على السلطة وتكوين حكومات متطرفة ضد العرب. وبهذا يتسبب دور هذه الجماعات في ديمومة الصراعات في وطننا العربي، لأن مقاييسها في التمويل تعتمد في المرتبة الأولى على عقيدة تحمل العداء للعرب.

وبسبب التعددية الحزبية وعدم قدرة أي من الأحزاب على الحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان، يجدون أنفسهم مجبرين على تشكيل حكومات ائتلافية لا يتوافر فيها الانسجام والتجانس، مما يتسبب في خلافات وصراعات تؤدي إلى عدم استقرار الحكومة. وقد أشارت بعض الدراسات السياسية إلى أن الأحزاب الإسرائيلية

القوية، والتي تتمتع بنفوذ سياسي واسع، هي أحزاب أوروبية المنشأ وتقودها نخب يهودية أوروبية. وبالتالي، تتأثر وظيفة هذه الأبنية الحزبية بأزمات متكررة لأنها تتحرك في بيئة ليست بيئتها الأصلية (برهم و المبيضين، ٢٠٢١ م، صفحة ١٣٦).

فضلاً عن ذلك، تتلقى معظم الأحزاب الإسرائيلية مساعدات مالية من منظمات (جماعات مصالح يهودية) من الخارج (برهم و المبيضين، ٢٠٢١ م، صفحة ١٣٦)، وخاصة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (جامعة الكويت، الصفحات ٥٧٧-٦١٦)، وخاصة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (جامعة الكويت، الصفحات ٥٧٧-٦١٦). وتسهم هذه المساعدات في النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما يعلي من شأن الحياة الحزبية في المجتمع الإسرائيلي المحافظ (برهم و المبيضين، ٢٠٢١ م، صفحة ١٣٦).

تتعلق هذه الأحزاب السياسية من برامج انتخابية تكون بمثابة المعيار الأساسي للحكم في المجتمع، حيث تقوم على مبادئ يهودية تضع على رأس أولوياتها يهودية الدولة والتفوق والعنصرية، وتغذيها البنائية الوظيفية اليمينية السائدة في المجتمع. كما تعمل على تفعيل عنجهية صهيونية ضد العرب، ومعارضة حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو سنة ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية (برهم و المبيضين، ٢٠٢١ م، صفحة ١٣٦).

رغم أن حل الدولتين لم يتم التوصل إليه بناءً على اتفاقية دولية واحدة، بل هو نتيجة سلسلة من المفاوضات والقرارات الدولية التي تمت على مدار عقود. ومن أبرز هذه القرارات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ (١٩٤٧) (١١)، تقسيم فلسطين: قرار الجمعية العامة رقم ١٨١، صفحة ٢)، المعروف باسم «قرار التقسيم»<sup>(٣)</sup>.

ويرفع مجرم الحرب<sup>(٤)</sup> (بنيامين نتياهو) (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٤ م)، رئيس حزب الليكود، أحد الأحزاب

(٣) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٨١، المعروف بقرار التقسيم، الذي نص على إنشاء دولتين في فلسطين: «دولة يهودية» و«دولة عربية»، مع وضع القدس تحت نظام دولي خاص. ومع ذلك، لم تُنشأ سوى دولة واحدة، هي إسرائيل.  
(٤) أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتياهو (رئيس الحكومة الإسرائيلية) ويوف غالانت (وزير الدفاع السابق) والقائد في حركة حماس محمد دياب إبراهيم المصري (المعروف باسم الضيف) بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

الوظيفية السياسية في إسرائيل شعار «نهاية حل الدولتين» في عملية طمأنة لليمين، طبقاً لما أكد في برنامجه على اللاءات الثلاث: لا انسحاب، لا تنازل، لا لتقسيم القدس (برهم و المبيضين، ٢٠٢١ م، صفحة ١٣٦).

أما أحزاب أقصى اليمين، مثل (كاخ، وغوش إيمونيم، وتحيا، وتسومت، وموليدت)، فهي تحمل عقيدة سياسية وظيفية قائمة على التطرف ضد الفلسطينيين، من خلال الدعوة إلى طردهم وتهجيرهم والقضاء عليهم؛ لأن إسرائيل، بناءً على عقيدتهم، هي دولة الشعب المختار (برهم و المبيضين، ٢٠٢١ م، صفحة ١٣٨).

## المبحث الثاني:

### المشروع الوظيفي الأول «لألموند»

حدد «ألموند» في كتابه «السياسة في المناطق المختلفة» الذي صدر عام ١٩٦١م، وحرره بالاشتراك مع «جيمس كولمان»، عناصر مفهوم النظام السياسي، والخصائص المشتركة للنظم السياسية، ثم وظائفها (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٢).

### المطلب الأول: عناصر مفهوم النظام السياسي

حدد «ألموند» للمفهوم ثلاثة عناصر هي:

- 1 وجود حدود:** تنتهي عندها النظم المجتمعية الأخرى، ويبدأ النظام السياسي. ولا تنفي الحدود التفاعلات فيما بينها.
- 2 الشمول:** بمعنى أن النظام السياسي يشمل كافة العمليات التي تؤثر على الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام القهر المادي المشروع. ولا يقتصر ذلك على المؤسسات الحكومية فحسب، بل يشمل أيضاً كل جماعات الحياة السياسية، مثل: (الطبقات، الطوائف الدينية، الاضطرابات، والمظاهرات) (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٣).

- 3 الاعتماد المتبادل:** بمعنى أن أي تغيير يصيب أحد أجزاء النظام

يؤدي إلى تغييرات أخرى (د. المنوفي، ١٩٨٧م، صفحة ١٠٢).

أمثلة على تطبيق عناصر مفهوم النظام السياسي: من الحدود والشمول إلى الاعتماد المتبادل يمكننا شرح ما سبق من خلال توضيح حدود ضابط الشرطة باعتباره أحد أعضاء المنظومة الأمنية؛ حيث يجب أن تنتهي صلاحياته بانتهاء الأوقات الرسمية لعمله (وظيفته). كما يجب أن يُطبق عليه مبدأ الشمول، بحيث إذا خالف إشارة المرور أو أي بند من بنود القانون، فمن المهم أن يُمارس عليه القهر المادي المشروع. أما إذا لم يحدث الاعتماد المتبادل، ولم يُطبق القانون عليه، فسيُصاب أحد أجزاء النظام السياسي بالفساد، مما سيترتب عليه تغييرات أخرى. كذلك إسرائيل، التي أنشأتها جماعات المصالح عبر أحزاب سياسية ونظام سياسي برلماني وأنظمة مجتمعية، تُعتبر نظامًا له حدود وفقًا للقرارات والاتفاقيات الدولية. يجب أن تنتهي حدوده عند حدود النظم المجتمعية الفلسطينية والأنظمة السياسية العربية. وإن خالفت ذلك بأي طريقة، مثل الإفراط في استخدام القوة الذي يقضي على حياة المدنيين ويهددها ويدمر البنية التحتية الفلسطينية، وتقوم الأنظمة العربية بإعادة إعمارها من موارد شعوبها، فيجب تطبيق عنصر الشمول عليها. وذلك بالاستخدام الفعلي لكافة العمليات الممكنة للأنظمة السياسية العربية أو بالتهديد باستخدامها، بما في ذلك القهر المادي المشروع في عمليات إعادة إعمار الأراضي الفلسطينية التي دمرتها إسرائيل بسبب الإفراط في استخدام القوة. وكذلك الحرمان من استخدام الأقاليم العربية (الأرضية والمياه الإقليمية والمجال الجوي) في حال تجاوز إسرائيل لحدود نظامها بالتدخل في السياسات الداخلية للأنظمة المجاورة أو أي شكل آخر، أو رفضها المشاركة في عملية الإعمار، أو تهديدها للأمن القومي العربي بشكل مباشر أو غير مباشر عبر طرح مخططات تهجير الفلسطينيين من أوطانهم. وفي حالة عدم احترامها وتطبيقها للاتفاقيات والقرارات الدولية التي تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، يجب

اعتبارها نظام يهدد عنصر الاعتماد المتبادل؛ لأن أي تغيير يصيب أحد أجزاء النظام العربي يؤدي إلى تغييرات أخرى.

## المطلب الثاني: خصائص النظم السياسية

- 1 يتكون كل نظام سياسي من عدد من الأبنية السياسية يمكن المقارنة بينها على أساس مدى تعقُّد البناء السياسي، ومدى اختلاف المؤسسات السياسية (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٣).
- 2 تقوم كافة النظم السياسية بتأدية عدد من الوظائف المتشابهة، ولكنها تختلف في مدى ممارسة كل وظيفة منها، وكذلك في أنواع الأبنية التي تقوم بها (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٣).
- 3 تتسم كافة الأبنية السياسية بتعدد الوظائف، وهذا يعني أن نفس البناء يمكن أن يؤدي أكثر من وظيفة (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٣).
- 4 كافة النظم السياسية مختلطة، وهذا يعني أن أي نظام منها يضم عناصر حديثة وتقليدية، وبسيطة ومعقدة. وتختلف النظم السياسية على أساس مدى غلبة أي عنصر فيها (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٤).

## المطلب الثالث: وظائف النظم السياسية

من خلال هذا المطلب، نهدف إلى تحليل وفهم وظائف النظام السياسي في نموذج ألموند، وكيفية عمله على مستويين رئيسيين: المدخلات والمخرجات. قسم «ألموند» وظائف النظم السياسية إلى مجموعتين:

**المجموعة الأولى:** مكونة من أربع وظائف على مستوى المدخلات، هي:

- 1 **التنشئة السياسية والتجنيد السياسي:** تلعب التنشئة السياسية دورًا حاسمًا في نقل ثقافة المجتمع من جيل إلى آخر، ويساهم فيها كلٌّ من: (الأسرة، المدرسة، دور العبادة، الأحزاب، أدوات الإعلام، الجيش ... إلخ). ومن خلال التجنيد يتم إسناد الأدوار

السياسية للأفراد؛ من أجل إكسابهم الخبرات اللازمة للقيام بهذه الأدوار، وتساهم في هذه العملية كلٌّ من: (الأحزاب السياسية، النقابات، البرلمانات، البيروقراطية) (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٤).

**2 التعبير عن المصالح:** تُعد قنوات التعبير عن المصالح من أهم ضمانات استقرار النظام السياسي، فهي توفر للأفراد والجماعات الوسائل السلمية والمؤسسية للتعبير عن مطالبهم واحتجاجاتهم. ففي غياب هذه القنوات، قد تلجأ الجماعات المحرومة إلى أساليب عنيفة للتعبير عن مظالمها، مما يهدد أمن واستقرار النظام السياسي (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٤).

**3 تجميع المصالح:** هي عملية جمع وتلخيص المطالب المختلفة لأفراد ومجموعات المجتمع، وتحويلها إلى مقترحات واضحة يمكن تقديمها لصانعي القرار. تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في هذه العملية، حيث تقوم بجمع آراء الناخبين وتوجهاتهم، ثم صياغتها في شكل برامج وسياسات محددة لعرضها على البرلمان والحكومة. وبذلك، تساهم الأحزاب والأبنية المتخصصة في تبسيط عملية صنع القرار وتقريبها من احتياجات المواطنين (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٤).

**4 الاتصال السياسي:** يلعب دورًا حاسمًا في تسهيل عمل النظام السياسي، حيث يوفر قنوات اتصال فعالة بين مختلف مكوناته. بفضل هذا الاتصال، يمكن للنظام السياسي أن يؤدي وظائفه بكفاءة ويسر، وأن يستجيب بسرعة لمطالب واحتياجات المواطنين (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٥).

**المجموعة الثانية:** مقسمة إلى ثلاث وظائف على مستوى المخرجات، هي:

**1 صنع القاعدة:** هو عبارة عن صنع القرارات ووضع السياسات، ويعتبر جوهر عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية. فالسلطة التنفيذية، ممثلة برئيس الدولة ورئيس الوزراء، تتولى اقتراح القوانين والسياسات الجديدة. أما السلطة التشريعية، ممثلة

بالبرلمان، فتقوم بمناقشة هذه المقترحات والموافقة عليها أو رفضها أو تعديلها قبل إصدارها كقوانين نافذة (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٦).

**2 تنفيذ القاعدة:** أو تنفيذ القرارات، هو المرحلة التي يتم فيها تحويل السياسات والقوانين النظرية إلى واقع عملي. يتولى الجهاز الإداري للدولة مسؤولية تنفيذ هذه القرارات، وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج اللازمة وتخصيص الموارد المطلوبة لتنفيذها على أرض الواقع (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٦).

**3 التقاضي بموجب القاعدة:** يلعب القضاء دورًا حاسمًا في تطبيق القانون من خلال الفصل في النزاعات وحل الخلافات بين الأفراد والمؤسسات. يتم ذلك بإصدار أحكام قضائية نهائية ملزمة، تستند إلى القوانين واللوائح النافذة (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٦). في العادة، يتم فرض القوانين بإجراءات قضائية، ويواجه المخالفون عقوبات مثل الغرامات والسجن. ومن ضمنها الضوابط الاقتصادية التي أقرها البرلمان، وتختص بها المحاكم الاتحادية، وأحكامها تخضع للاستئناف في المحكمة العليا (د. أندرسون، ١٩٩٨ م، صفحة ١٢٤ إلى ١٢٧).

## المبحث الثالث:

### المشروع الوظيفي الثاني «لألموند»

في هذا المبحث حول المشروع الوظيفي الثاني لـ «ألموند»، يمكن استخراج عدة مطالب رئيسية تتعلق بتطور نظريته في دراسة النظم السياسية والتغيير السياسي. هذه المطالب تشمل:

#### المطلب الأول: تطوير منهجية البحث في النظم السياسية

سعى «ألموند» إلى تطوير رؤيته البحثية الأولى «المشروع الوظيفي الأول» في مجال دراسة النظم السياسية والتغيير السياسي. وقد

تجلى هذا التطوير في مقالاته الموسومة «منهج تنموي للنظم السياسية»، والتي قدم فيها تصورًا جديدًا لمنهجية البحث في هذا المجال. وعرضها بالتفصيل في كتابه «السياسة المقارنة: نحو منهج تنموي» الذي شاركه في تأليفه «بنجام باويل»، والذي يمثل تنويجًا لهذا المسار البحثي (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٧).

يجمع النموذج الجديد بين عدة مناهج تحليلية، من بينها التحليل النظمي والوظيفي والتنموي، بهدف فهم أعمق لآليات عمل النظم السياسية. ويركز هذا النموذج بشكل خاص على الوظائف التي تؤديها هذه النظم. كما تناول الأبنية السياسية باعتبارها مجموعات من الأدوار المرتبطة مع بعضها البعض. فالبرلمان عبارة عن مجموعة أدوار تتداخل فيما بينها، وهو مكون من عدة مقاعد؛ يؤدي كل مقعد منها دورًا محددًا (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٧).

## المطلب الثاني: مفهوم الثقافة السياسية والإطار التنموي للنظم السياسية

في هذا المطلب، سنوضح كيف أعطى «ألموند» أهمية كبيرة لمفهوم الثقافة السياسية، حيث إن هذه الثقافة تؤثر بشكل مباشر على أداء الوظائف السياسية داخل النظام. بالإضافة إلى ذلك، قدم «ألموند» إطارًا تنمويًا جديدًا لدراسة تطور النظم السياسية، مشيرًا فيه إلى أحد أبعاد التنمية السياسية.

### مفهوم الثقافة السياسية:

أعطى «ألموند» في هذا النموذج أهمية خاصة لمفهوم الثقافة السياسية، ويقصد بها: القيم، والمعتقدات، والاتجاهات السائدة لدى الأفراد في المجتمع التي تؤثر على كيفية أداء الوظائف السياسية (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٧).

### الإطار التنموي:

حدد «ألموند» في هذا النموذج إطارًا تنمويًا جديدًا لدراسة تطور

النظم السياسية، حيث يركز على تحليل التغيرات التي تطرأ على العلاقات بين أبنية هذه النظم والوظائف التي تؤديها (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٧).

أوضح أن أحد أبعاد التنمية السياسية هو التحول من أبنية سياسية بسيطة ذات مؤسسات متعددة الوظائف إلى أبنية أكثر تعقيداً تتميز بتخصص المؤسسات وقيام كل منها بدور محدد (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٧).

### المطلب الثالث:

## الجوانب الوظيفية للنظم السياسية

في هذا المطلب، سنتناول الجوانب الوظيفية للنظم السياسية كما حددها «ألموند» و«باول»، حيث قاما بتقسيم هذه الجوانب إلى ثلاث فئات رئيسية: قدرات النظام، ووظائف التحويل، ووظائف استمرار وتكيف النظام. تشكل هذه الجوانب إطاراً تحليلياً لفهم كيفية عمل النظم السياسية وتفاعلها مع بيئتها الداخلية والخارجية. سنستعرض أولاً قدرات النظام التي تشمل خمس قدرات رئيسية، وهي: القدرة الاستخراجية، والقدرة التنظيمية، والقدرة التوزيعية، والقدرة الرمزية، والقدرة الاستجابية. بعد ذلك، سنناقش وظائف التحويل التي تعمل على تحويل المطالب والمصادر إلى سياسات عامة. وأخيراً، سنتطرق إلى وظائف استمرار وتكيف النظام التي تضمن بقاءه واستقراره في مواجهة التحديات والتغيرات. من خلال هذا التحليل، نهدف إلى فهم أعمق لآليات عمل النظم السياسية وكيفية تفاعلها مع محيطها.

**1 قدرات النظام:** تشير قدرات النظام إلى سلوك النظام وتفاعله مع بيئته. وقد اقترح «ألموند» و«باول» تصنيفاً خماسياً للقدرات على النحو التالي:

أ القدرة الاستخراجية: هي قدرة النظام السياسي على جمع وتعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية. ويمكن قياس هذه القدرة بشكل تقريبي من خلال نسبة الناتج القومي الإجمالي (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٧).

ب القدرة التنظيمية: هي قدرة النظام على تنظيم سلوك أفرادها وتفاعلاتهم. ورغم صعوبة قياسها بشكل دقيق، إلا أنه يمكن دراسة أنماطها وتغيراتها بالزيادة أو النقصان (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٧).

ت القدرة التوزيعية: هي قدرة النظام السياسي على توزيع الموارد المتاحة في المجتمع، مثل السلع والخدمات والفرص، بشكل عادل بين الأفراد والجماعات والأقاليم، وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية. ويمكن تقييم هذه القدرة من خلال تحليل السياسات والبرامج الحكومية.

ث القدرة الرمزية: هي قدرة النظام السياسي على استغلال الرموز والأيقونات للتأثير على الرأي العام وحشد التأييد الشعبي. ومن الأمثلة على هذه الرموز: زيارات كبار المسؤولين، خطب وأحاديث المسؤولين، التصريحات السياسية، إقامة العروض العسكرية، الاحتفال بالمناسبات المختلفة، وإقامة النصب التذكارية. ورغم أهمية هذه القدرة، إلا أنه يصعب قياسها بدقة، وإن كان هناك من يقول بإمكانية تحقيق ذلك عن طريق حصر الجماهير المحتشدة، وعدد مرات تصفيقهم، ومددها الزمني، وحصر برقيات التأييد والتهنئة.

ج القدرة الاستجابية: تُعد مؤشرًا هامًا على مدى شرعية النظام السياسي ومدى ثقته لدى المواطنين. فالنظام الذي يستجيب لمطالب شعبه يكون أكثر استقرارًا وقبولاً. ويمكن تقييم هذه القدرة من خلال تحليل مدى تلبية النظام لحاجات المواطنين وتطلعاتهم (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٧).

2 وظائف التحويل: هي العمليات التي يتم من خلالها تحويل

المصالح والمطالب الفردية والجماعية إلى سياسات عامة. وتشمل هذه العمليات التعبير عن المصالح وتجميعها، وصنع القرار وتطبيقه، والتقاضي، والاتصال بين مختلف أطراف العملية السياسية (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٨).

**3** وظائف استمرار وتكيف النظام: هي تلك العمليات التي تضمن بقاء النظام واستمراره وتكيفه مع المتغيرات. وتشمل هذه الوظائف بشكل أساسي التنشئة السياسية والتجديد السياسي (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٩).

يرى «ألموند» أن نظرية النظام السياسي مبنية على العلاقات المتبادلة بين المستويات الوظيفية الثلاثة، وكذلك العلاقات بين الوظائف داخل كل مستوى (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٩).

## المبحث الرابع:

### المشروع الوظيفي الثالث «لألموند»

في هذا المبحث، سنناقش المشروع الوظيفي الثالث الذي قدمه «ألموند» و«باول» في كتابهما «السياسة المقارنة: النظام، العملية السياسية»، حيث قدما نموذجًا وظيفيًا جديدًا للنظام السياسي يختلف عن النماذج السابقة (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٩).

يركز هذا النموذج على تحليل النظام السياسي من خلال ثلاثة عناصر رئيسية: مدخلات النظام، ومخرجاته، ووظائفه. سنستعرض أولاً مدخلات النظام التي تشمل المطالب والمساندة، وكيف تؤثر هذه العناصر على عمل النظام. ثم ننتقل إلى مخرجات النظام التي تم تصنيفها إلى أربعة أنواع رئيسية. وأخيراً، سنتناول وظائف النظام التي تم تقسيمها إلى ثلاثة مستويات: مستوى النظام، ومستوى العملية، ومستوى السياسة. من خلال هذا التحليل، نهدف إلى فهم أعمق لكيفية تفاعل النظم السياسية مع بيئتها وتحويل المدخلات إلى مخرجات فعالة.

## المطلب الأول: مدخلات النظام

في هذا المبحث، سنتناول مدخلات النظام التي تُعد عنصرًا أساسيًا في فهم كيفية عمل النظم السياسية. تم تقسيم مدخلات النظام إلى قسمين رئيسيين: المطالب والمساندة.

1 مطالب تتفرع إلى عدة أنماط هي:

أ **مطلب توزيع السلع والخدمات:** ويشمل: (تحديد حد أدنى للأجور، تحديد ساعات العمل، توفير المواصلات، إنشاء الطرق، بناء المستشفيات).

ب **مطلب تنظيم السلوك:** ويشمل: (ضمان الأمن العام، مراقبة الأسواق، سن وتطبيق القوانين الصحية، وقوانين الأحوال الشخصية).

ت **مطلب المشاركة السياسية:** ويشمل: (حق التصويت، حق الترشيح، تكوين الاتحادات والجمعيات).

ث **مطلب الاستقرار:** ويشمل: (القضاء على العنف أو تقليله، القضاء على الصراعات أو تقليلها) (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٩).

2 مساندة وتتفرع إلى فرعين رئيسيين هما:

أ **مساندة مشاركة:** وتُعرف أيضًا بمساندة المشاركة السياسية، وهي تعني دعم الأفراد والجماعات التي تسعى للوصول إلى السلطة. يتم ذلك من خلال عدة وسائل، مثل: التصويت، والتبرع المالي، والدعاية، وغيرها من الوسائل التي تعزز المشاركة السياسية.

ب **مساندة رعوية:** ويقصد بها الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع، واحترام مؤسسات الدولة ورموز السلطة (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٩).

## المطلب الثاني: مخرجات النظام ووظائفه

في هذا المطلب، سنتناول مخرجات النظام ووظائفه كما قدمها «الموند» في تحليله للنظم السياسية. من خلال هذا التحليل، نهدف

إلى فهم أعمق لكيفية عمل النظم السياسية وتحقيقها للتكيف والاستمرارية.

## 1 مخرجات النظام:

تم تقسيم مخرجات النظام إلى أربعة أنواع رئيسية، هي: الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، والرمزية، (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٩). وهذه المخرجات تعكس كيفية تفاعل النظام مع بيئته وتحقيق أهدافه.

## 2 وظائف النظام:

تم تقسيم وظائف النظام إلى ثلاثة مستويات رئيسية، هي:

**أ مستوى النظام:** تشمل هذه الوظائف العمليات الأساسية التي تضمن استمرارية النظام، مثل: (التنشئة السياسية، التجنيد السياسي، الاتصال).

**ب مستوى العملية:** يشمل هذا المستوى الوظائف الخاصة بتحويل المدخلات إلى مخرجات، أي تحويل المطالب والمصالح إلى واقع ملموس، مثل الذي تم ذكره من قبل: (التعبير عن المصالح، وتجميع المصالح، صناعة القواعد، وتنفيذ القواعد). وهذا ما أطلق عليه «ألموند» في مشروعه الوظيفي الأول (التعبير عن المصالح وتجميعها)، وفي مشروعه الوظيفي الثاني (وظائف التحويل).

**ت مستوى السياسية:** يهتم هذا المستوى بدراسة أداء النظام السياسي أو سلوكه ككل وتفاعله مع البيئة المحيطة، بما في ذلك نتائج القرارات والسياسات، وآلية التغذية العكسية (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١١٠).

وهذا ما أطلق عليه «ألموند» في مشروعه الأول (الاتصال السياسي)، و(وظائف استمرار وتكيف النظام) في المشروع الوظيفي الثاني.

## الباب الثاني

### الإجابة على تساؤلات الدراسة وفرضياتها

في هذا الباب، ننتقل من الإطار النظري العام الذي تم استعراضه في الباب الأول إلى التطبيق العملي للنظرية البنائية الوظيفية في مجال علم السياسة. يهدف هذا الباب إلى الإجابة على التساؤلات الرئيسية التي طرحتها الدراسة، وذلك من خلال تحليل معمق للمفاهيم والمبادئ الأساسية لهذه النظرية، واستعراض أهم إسهامات روادها في فهم النظم السياسية وتطورها.

سنبدأ بتناول المفاهيم الأساسية التي اعتمدت عليها لجنة السياسة المقارنة في تعريف علم السياسة من منظور بنائي وظيفي، مع التركيز على مفهومي البناء والوظيفة وكيفية انتقالهما من العلوم الاجتماعية الأخرى إلى علم السياسة. ثم سنستعرض مفهوم «الوظيفة الانتقائية» وأبرز روادها، وناقش إسهامات جبرائيل ألموند في تطوير النظرية وعلاقتها بأعمال بارسونز في التحليل الوظيفي للأنظمة السياسية.

بعد ذلك، سنتناول المصادر الأساسية التي استندت إليها النظرية، والانتقادات التي وجهت إليها، مع التركيز على الدور الذي لعبه تالكوت بارسونز ونيل سميلسر في تطويرها. وفي القسم الثاني من هذا الباب، سنقدم رؤية شخصية حول النظرية البنائية الوظيفية، بدءاً من الفرضيات التي اعتمدت عليها وصولاً إلى النتائج التي توصلت إليها، وذلك من خلال الانتقال من العام إلى الخاص.

نسعى من خلال هذا التحليل إلى تقديم فهم شامل لكيفية تطبيق النظرية البنائية الوظيفية في دراسة النظم السياسية وتطورها، وتقييم مدى فعاليتها في تفسير الظواهر السياسية المعاصرة.

## المبحث الأول: الإجابة على تساؤلات الدراسة

في هذا المبحث، سنستعرض الإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال تحليل المفاهيم والنظريات التي تشكل أساس النظرية البنائية الوظيفية في علم السياسة. سنبدأ بتوضيح المفاهيم الأساسية التي اعتمدت عليها لجنة السياسة المقارنة، مثل البناء والوظيفة، وكيفية انتقال هذه المفاهيم من العلوم الاجتماعية الأخرى إلى علم السياسة. بعد ذلك، سنناقش الوظيفة الانتقائية وأبرز روادها الذين سعوا إلى تطبيق هذه النظرية في تحليل الظواهر السياسية. كما سنتناول إسهامات جبرائيل الموند في تطوير النظرية البنائية الوظيفية، وعلاقتها بأعمال بارسونز في التحليل الوظيفي للأنظمة السياسية. أخيرًا، سنستعرض المصادر الأساسية التي استندت إليها النظرية، والانتقادات التي وُجّهت إليها. من خلال هذا التحليل، نهدف إلى تقديم فهم شامل لكيفية تطبيق النظرية البنائية الوظيفية في دراسة النظم السياسية وتطورها.

### المطلب الأول: المفاهيم الخاصة بتعريف علم السياسة انطلاقاً من تبني النظرية البنائية الوظيفية

أكدت لجنة السياسة المقارنة، انطلاقاً من تبنيها للنظرية البنائية الوظيفية كإطار تحليلي، على أهمية تعريف السياسة من خلال مفهومي البناء والوظيفة. هذان المفهومان، اللذان لم يُبلورا في سياق علم السياسة بصفة خاصة، بل نُقلا من علوم اجتماعية وطبيعية أخرى، يستدعيان تحديد دلالتهما بدقة. ذلك أن فهم جوهر النظرية وفحواها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفهم هذين المفهومين (عارف، ٢٠٠٢م، صفحة ٢٩٦).

ولعل الرجوع إلى جذور البنائية الوظيفية في علم الأنثروبولوجيا يبسر هذه المهمة. فقد ظهر مفهوم الوظيفة في هذا العلم كمحاولة للإجابة على سؤال محوري: كيف يمكن فهم التنوع الهائل في

العادات والسلوكيات بين مختلف المجتمعات البشرية؟ لقد طرح الأنثروبولوجيون في القرن التاسع عشر تفسيرات مختلفة لهذا التنوع، فمنهم من نظر إليه على أنه انحراف عن القاعدة، ومنهم من ركز على أصوله التاريخية، بينما حاول فريق ثالث فهم آثاره على المجتمع ككل (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٩٦).

إن هذا التوجه الأخير، الذي يركز على آثار العادات والسلوكيات، قد مهد الطريق لفكرة الوظيفة. فإذا كان من الممكن العثور على عادات متشابهة في مجتمعات مختلفة، فمن المنطقي مقارنة آثار هذه العادات لفهم القوانين العامة التي تحكم بناء المجتمعات (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٦٩).

وقد عُرف الفريق الثالث بالوظيفيين، ويُعتبر «رادكليف-براون» و«مالينوفسكي» الأبوين المؤسسين للمدرسة الوظيفية التي سعت إلى بناء علم اجتماع قائم على المشابهة مع علم البيولوجيا، مستوحاة هذا التوجه من أعمال «إميل دوركهايم» و«سيغموند فرويد» و«كارل ماركس» (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٧٠).

وأكد رادكليف-براون أن المجتمع، شأنه شأن الكائنات الحية، يتكون من وحدات (مثل الخلايا) منظمة في بنية موجودة في بيئة. وإذا كان عالم الأحياء يدرس كيف يتكيف هذا العضو ويستمر حيًا ويحافظ على نفسه في توازن، كذلك فإن عالم الاجتماع أو السياسي يجب أن يدرس كيف يحافظ المجتمع على نفسه على مر الزمان. ولهذا السبب، يدرس أجزاء المجتمع من منظور وظيفي، حيث تُعرّف الوظيفة بأنها أي نشاط -مثل العقاب أو الجريمة أو مراسم الجنازة- يلعب دورًا في حياة المجتمع ككل. ولذلك، فإن دور هذه الأنشطة هو الحفاظ على بقاء واستمرار الأنظمة الاجتماعية (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٧٠).

كذلك، لا يمكن فهم مفهوم «البناء» دون الرجوع إلى البيولوجيا. فما يضمن بقاء العضو البيولوجي حيًا ومستمرًا ليس جزءًا فرديًا معينًا في هذا العضو، وإنما هو النمط المتكامل من الخصائص والمحددات والعلاقات بين هذه الأجزاء، وهو ما يُطلق عليه «البناء». وبالمثل، رأى رادكليف-براون أن ما يضمن بقاء المجتمع حيًا ومستمرًا ليس فردًا أو

أفرادًا معينين، وإنما هو النمط المتكامل من الخصائص والتفاعلات والعلاقات بين الأفراد، وهو ما يُطلق عليه «البناء الاجتماعي» (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٧٠).

### المطلب الثاني: المقصود بـ «الوظيفة الانتقائية» في التحليل السياسي، وأبرز رواد هذا النهج

انتقلت فكرة الوظيفة من الأنثروبولوجيا إلى علم الاجتماع، ثم إلى علم السياسة، وظهرت محاولات متعددة لتطبيق النظرية البنائية الوظيفية في تحليل الظواهر السياسية. من أبرز هذه المحاولات ما أطلق عليه «الوظيفة الانتقائية» في بداية الستينيات، والتي وضع أسسها «إدوين فوجيلمان» و«ويليام فلنهجان». قاما بوضع قائمة بالأنشطة التي تقوم بها الدول والمنظمات والأفراد، ثم قام «كلينتون روسيتر» بتحديد وظائف الرئيس، و«هيرمان» وظائف المُشرِّع أو عضو البرلمان، و«فرانك سوراوف» وظائف الأحزاب السياسية. وفي هذه المحاولات، كانت الوظائف تُعرَّف بطريقة تختلف عن المعنى اليومي للفعل (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٧١).

وقد اقتضت «الوظيفة الانتقائية» على الوصف دون أن تتعمق في تحليل دور هذه الوظائف في الحفاظ على النظام. وكان مفهوم «الوظيفة» يُستخدم لتصنيف وتنظيم سلوكيات الفاعلين السياسيين والمؤسسات. ورغم أن البعض رأى أن مجرد وصف هذه الوظائف كافٍ للحفاظ على استمرارية النظام، إلا أن التحليل الوظيفي في بداياته كان يهدف إلى تحديد الوظائف والمتطلبات الأساسية التي يحتاج إليها أي نظام فرعي لكي يستمر (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٧١).

### المطلب الثالث: إسهامات جبرائيل ألموند في تطوير النظرية البنائية الوظيفية وعلاقتها بأعمال بارسونز الخاصة بالتحليل الوظيفي للأنظمة السياسية

صاغ جبرائيل ألموند الصياغة النهائية للوظيفة في علم السياسة، كما صاغ أفضل نموذج للحفاظ على النظام السياسي، والتكامل

والتكيف، وتحقيق الأهداف، وهي ذات الأطروحات التي كان يهدف إليها بارسونز من وراء التحليل الوظيفي. وقد قام ألموند بوصف الوظائف السياسية الأساسية لكل النظم السياسية، وبدأ بسبع وظائف افترض أن جميع النظم تمارسها، لذلك، اعتبرها وظائف عالمية يمكن من خلالها مقارنة دولة متقدمة بقبيلة أفريقية كانت تُصنف بأنها مجتمع بلا دولة. وبذلك تم فض الارتباط بين السياسة والدولة، وارتبطت السياسة بالوظيفة. كما رأى إيفانز بريتشارد في كتابه عن النظم السياسية الأفريقية أن المقارنة بين النظم السياسية يجب أن تتم في إطار خطة قائمة على التجريد بحيث يتم تحويل العمليات الاجتماعية من مصطلحها ومضمونها الثقافي إلى مصطلح ومضمون بنائي وظيفي. وبهذا يتم تحويل البحث السياسي المقارن إلى العالمية، وهو ما أعلنه بعد ذلك جبرائيل ألموند في كتابه «السياسة في المناطق النامية» (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٧٢).

## المطلب الرابع: المصادر الأربعة الأساسية التي تعود إليها الوظيفة

تعود الوظيفة، كما صيغت عند «ألموند» ولجنة السياسة المقارنة، إلى أربعة مصادر أساسية هي:

- 1 البنائية الوظيفية في الأنثروبولوجيا كما صاغها رادكليف-براون ومالينوفسكي، والتي سبق تفصيلها (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٧٢).
- 2 نظرية الجماعة، خصوصاً صياغة «ديفيد ترومان» التي اعتمد فيها بصورة أساسية على كتاب الأنثروبولوجي شابل وكون. وتعتبر نظرية الجماعة هي ذاتها البنائية الوظيفية؛ فطبقاً لرأي ترومان، فإن المجتمعات تتمايز بنائياً، وكل الناس يتفاعلون من خلال أنماط من التفاعلات أطلق عليها «الجماعات»، وهي نفسها الأنماط التي أطلقت عليها لجنة السياسة المقارنة مفهوم «البناء». بل إن اللجنة استخدمت مفهوم «الجماعة» أحياناً بالتبادل مع مفهوم «البناء» (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٧٢).
- 3 نظرية النظم، كما صاغها «ديفيد إيستون»، تم اتخاذها كإطار

أساسي للتحليل الوظيفي الذي قدمه «ألموند». فقد ركز «ألموند» جميع أطروحاته الوظيفية حول المفاهيم الأساسية لنظرية النظم مثل المدخلات، والمخرجات، والتحويل، والتغذية الاسترجاعية (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٧٢).

4 أنماط الشرعية عند ماكس فيبر: في سياق إصرار لجنة السياسة المقارنة على تعريف علم السياسة من خلال مفاهيمي البناء والوظيفة، والحفاظ على النظام الاجتماعي بواسطة الاستخدام الشرعي للقوة أو الإكراه المادي المشروع، اعتمد «ألموند» على مفهوم الشرعية عند ماكس فيبر. ووفقًا لفيبر، فإن الشرعية تعني رضا المدكومين عن النظام السياسي وإحساسهم بأن النظام ينفذ إرادتهم، وليس قاهرًا أو مجبرًا لهم. لذلك، جاء تحليل «ألموند» للظاهرة السياسية على ثلاثة مستويات (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٧٢):

1 مستوى النظام.

2 مستوى العملية.

3 مستوى السياسة.

وهي نسج على نفس المستويات الثلاثة التي قدمها ماكس فيبر للشرعية (عارف، ٢٠٠٢ م، صفحة ٢٧٣).

## المطلب الخامس: الدور الذي لعبه تالكوت بارسونز ونيل سميلسر في تطوير النظرية البنائية الوظيفية

يمكن اعتبار محاولة «ألموند» ولجنة السياسة المقارنة التي ترأسها تويجًا لتطور الإسهامات النظرية في حقل السياسة المقارنة منذ زمن أرسطو وأفلاطون، اللذين حددا الوظائف التي ينبغي أن يقوم بها النظام السياسي. ثم جاء عالم الأنثروبولوجيا رادكليف-براون ومالينوفسكي، اللذان ساهما في تطوير البنائية الوظيفية. وقد قام تالكوت بارسونز بتحويل هذه البنائية إلى أداة بحثية قادرة على استيعاب كم هائل من المعلومات لفهم النظام ككل، وربط كل ظاهرة مفردة بالنظام الكلي. وقد حدد بارسونز ونيل سميلسر أربع

وظائف أساسية يجب أن يقوم بها أي نظام اجتماعي لكي يستمر، وهي (عارف، ٢٠٠٢م، صفحة ٢٧٣):

- 1 الحفاظ على النمط وإدارة التوتر.
- 2 تحقيق الأهداف.
- 3 التكيف.
- 4 التكامل.

## المطلب السادس: الانتقادات التي وُجِّهت للاقتراب البنائي الوظيفي

واجهت البدايات الأولى للتحليل البنائي الوظيفي عند كلٍ من «رادكليف-براون» و«مالينوفسكي»، وكذلك عند لجنة السياسة المقارنة (عارف، ٢٠٠٢م، صفحة ٢٧٠)، انتقادات عديدة، مثل الغموض والخلط بين الوظيفي واللاوظيفي. وكذلك انتقادات خاصة بتضارب «رادكليف-براون» في تعريف الوظيفة، حيث قال مرة إنها: «تناسق بين الشروط والظروف الضرورية لوجود عضو»، ومرة أخرى عرفها بأنها: «هي أي نشاط يساهم في الحفاظ على الاستمرار البنائي». وفي نفس الوقت، رأى أن المجتمع يمكنه أن يغير أبنيته دون أن يقطع استمراريته، أي يظل حيًّا. وكذلك نفس الغموض موجود عند «مالينوفسكي»، الذي عرف الوظيفة بأنها «دور يحقق بعض الحاجات البيولوجية والنفسية للأفراد» أكثر من كونه شرطًا ضروريًا لوجود المجتمع كمجتمع. وخلص إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد ثقافة أو مجتمع يستطيع أن يوجد ويستمر ما لم يحقق حاجات الأفراد. وعلى هذا، فإن مفهوم الوظيفة هو: مفهوم لبقاء المجتمع (عارف، ٢٠٠٢م، صفحة ٢٧١).

## المبحث الثاني فرضيات الدراسة

في هذا المبحث، أقدم رؤية شخصية حول النظرية البنائية الوظيفية، بدءًا من الفرضيات التي اعتمدت عليها وصولًا إلى النتائج التي توصلت إليها. سيتم ذلك من خلال الانتقال من العام إلى الخاص.

**المطلب الأول: النظرية البنائية الوظيفية:** تحليل استتباطي لدور الخلل الوظيفي في انهيار المجتمعات وإمكانية تفعيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كآلية للتوازن الاجتماعي ينقسم اسم هذه النظرية إلى شطرين: الشطر الأول، «البناء»، يشير إلى التركيب الأساسي للشيء، والشطر الثاني، «الوظيفة»، يشير إلى الغرض الذي صُمم من أجله هذا التركيب. بعبارة أخرى، تفترض هذه النظرية أن كل جزء من أي نظام يؤدي وظيفة محددة تساهم في عمل النظام ككل.

للتوضيح، يمكننا النظر إلى جسم الإنسان كمثال. يتكون الجسم من مجموعة من الأجهزة والأعضاء، ولكل منها وظيفة محددة تكتسب أهميتها منها. فهب أن إصبعك أصيب، فإن التورم والتلوث الناتجين عن الإصابة سيؤثران على وظيفة الإصبع. بالإضافة إلى ذلك، قد يرسل الجهاز العصبي إشارات خاطئة إلى الدماغ نتيجة الخوف والرعب من الحادث. عندما يعتقد العقل أن كل شيء على ما يرام رغم وجود خلل جسدي، يحدث خلل وظيفي آخر على مستوى الدماغ (مركز صنع القرار في البناء). فبدلاً من تنشيط جهاز المناعة لحماية الجسم، يتجاهل الدماغ الإصابة. هذا الخلل يؤثر سلبًا على الأعضاء المحيطة بالمنطقة المصابة، مما يخلق بيئة مناسبة لانتشار الورم والالتهابات، ويهدد حياة الجسم بأكملها.

لكن لو قام الجهاز العصبي بوظيفته على أكمل وجه، لحافظ على سلامة الجسم (البناء) كله، ولمَنع حدوث أي تداعيات صحية مثل السهر والحمى.

يوضح هذا المثال لنا ما يحدث في المجتمعات المختلفة. ففي المجتمعات السوية، يقوم كل فرد بوظيفته على أكمل وجه، مما يساهم في استقرار المجتمع (البناء) وازدهاره. أما في المجتمعات التي تعاني من الظلم والاستبداد، فإن الأفراد يجدون صعوبة في أداء أدوارهم، فيبتكرون طرقًا للاحتيال على الظلم والاستبداد والتعايش معهما، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع وتفاقم المشكلات في البناء. يمكن تشبيه الفرد الظالم بالحادث الذي أصاب «الإصبع»، والذي يسبب الألم والمعاناة لبقية أعضاء الجسم. بينما يمكن تشبيه الأشخاص المتخاذلين، الذين يتجاهلون الظلم ولا يقومون بوظائفهم لحماية المجتمع، بـ «الجهاز العصبي» الذي يفشل في حماية الجسم. هذا التخاذل يشجع الظالم على الاستمرار في أفعاله، مما يؤدي في النهاية إلى انهيار المجتمع بأكمله.

انطلاقًا من منهج الاستنباط، وبعد أن قدمت شرحًا للنظرية والفرض والجدل القياسي، أفترض أن الحل الأمثل لمشكلات مجتمعاتنا العربية -من أجل الحفاظ عليها كونها بناءنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي- يكمن في مكافحة الخلل الوظيفي من خلال تفعيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بطرق مبتكرة. كما يبدع المفسدون في المداهنة والتعايش وإيجاد طرق للتأثير والسيطرة، يجب علينا أن نبدع في مقاومتهم وحماية حقوق الأفراد والمجتمع. إن المشاركة المجتمعية الفاعلة في الرقابة هي الحل الأمثل لسد الثغرات في دورة حياة المجتمعات، وتعزيز المشاركة السياسية الفعالة لكل أفراد الشعب؛ كونهم مستخلفين في الحكم. ولعلنا ندرك جميعًا أن غياب الرقابة يؤدي إلى الفساد وانهيار الدول (شاهين، ٢٠٢٣ م، صفحة ٢٨١ إلى ٢٩١).

تحتاج النظم إلى حالة من التوازن. فإذا طرأ تغيير على إحدى مؤسساتها أو كان أداءها غير وظيفي، أُصيبت بحالة من الاختلال تسعى للتخلص منها والعودة إلى وضع التوازن. وذلك عن طريق تغيير نمط الأداء أو الاستعانة بميكانيزمات تنظيمية (د. المنوفي، ١٩٨٧ م، صفحة ١٠٢).

## الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن النظرية البنائية الوظيفية تُعد إحدى الركائز الأساسية في تحليل النظم السياسية والاجتماعية، حيث قدمت إطارًا نظريًا متكاملًا لفهم كيفية تفاعل الأجزاء المختلفة للنظام مع بعضها البعض لتحقيق الاستقرار والاستمرارية. من خلال تحليل المفاهيم الأساسية مثل البناء والوظيفة، واستعراض إسهامات رواد هذه النظرية مثل «رادكليف براون» و«مالينوفسكي» و«جبرائيل الموند»، تبين أن هذه النظرية تمتلك قدرة تفسيرية كبيرة لفعالية النظم السياسية وتفاعلاتها الداخلية والخارجية. كما أظهرت الدراسة أن النظرية البنائية الوظيفية، على الرغم من انتقاداتها، تظل أداة تحليلية قوية في علم السياسة، خاصة في فهم كيفية تحقيق النظم السياسية للتكيف والتوازن في مواجهة التحديات. وقد أكدت الفرضيات المطروحة على أهمية تفعيل آليات مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كوسيلة لاستعادة التوازن الاجتماعي في المجتمعات التي تعاني من الخلل الوظيفي. أخيرًا، يمكن القول إن هذه الدراسة تسلط الضوء على أهمية الاستمرار في تطوير النظريات السياسية والاجتماعية لتواكب التغيرات المتسارعة في العالم المعاصر، مع الحفاظ على الجذور النظرية التي تشكل أساسًا لفهم الظواهر السياسية المعقدة.

## النتائج

شهدت السياسة المقارنة تحولاً جذرياً مع صعود المدرسة السلوكية، حيث انتقلت من التركيز على الدراسات التاريخية والفلسفية إلى اعتماد منهجية علمية تعتمد على الملاحظة والتجربة والتحليل الكمي. هذا التحول أدى إلى توسيع نطاق الدراسة ليشمل السلوك السياسي الفعلي، والقيم، والمفاهيم الجديدة مثل النظم السياسية والثقافة السياسية. كما أصبحت المقارنة بين الأنظمة السياسية أداة أساسية لفهم الاختلافات والتشابهات، مما ساهم في تطوير نظريات أكثر شمولية ودقة لفهم الظواهر السياسية. يمكننا استخلاص بعض النتائج الهامة في النقاط التالية:

- 1 فهم النظرية البنائية الوظيفية:** توصلت الدراسة إلى أن النظرية البنائية الوظيفية تُعد إطاراً تحليلياً قوياً لفهم النظم السياسية والاجتماعية، حيث تعتمد على مفهومي البناء والوظيفة لتحليل كيفية استمرار النظم وتكيفها مع التغيرات. وقد تبين أن هذه النظرية تستمد جذورها من العلوم الاجتماعية الأخرى مثل الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، مما يعكس طبيعتها المتعددة التخصصات.
- 2 دور الوظيفة في استقرار النظم:** أظهرت الدراسة أن الوظيفة تلعب دوراً محورياً في الحفاظ على استقرار النظم السياسية والاجتماعية. فكل جزء من النظام يؤدي وظيفة محددة تساهم في استمرارية النظام ككل، وأي خلل في أداء هذه الوظائف يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات وانهيار النظام.
- 3 إسهامات جبرائيل الموند:** تم التأكيد على أن جبرائيل الموند قدم إسهامات كبيرة في تطوير النظرية البنائية الوظيفية في علم السياسة، حيث قام بتحديد الوظائف الأساسية للنظم السياسية وربطها بنظرية النظم التي قدمها ديفيد إيستون. كما أن أعمال الموند ساهمت في تحويل البحث السياسي المقارن إلى مستوى عالمي.

**4 الانتقادات الموجهة للنظرية:** على الرغم من قوة النظرية البنائية الوظيفية، إلا أنها واجهت انتقادات تتعلق بغموض تعريف الوظيفة وتضاربها في بعض الأحيان. كما أن التركيز على الوظيفة قد يؤدي إلى إغفال العوامل التاريخية والثقافية التي تؤثر على النظم السياسية.

**5 دور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** خلصت الدراسة إلى أن تفعيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمكن أن يكون آلية فعالة لاستعادة التوازن الاجتماعي والسياسي في المجتمعات التي تعاني من الخلل الوظيفي. وهذا المبدأ يمكن أن يساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية والرقابة الفاعلة، مما يحد من الفساد ويعزز استقرار النظم.

## التوصيات

تقدم النظرية البنائية الوظيفية إطاراً تحليلياً شاملاً لفهم الظواهر السياسية من خلال التركيز على وظائف المؤسسات والأنظمة السياسية وتفاعلاتها. تعتمد هذه النظرية على مقارنة متعددة الأبعاد، تشمل الثقافة السياسية، مقارنة الأنظمة، وفهم الحاجات الأساسية للمجتمع. في هذا السياق، تبرز توصيات قيمة لكل من الباحثين وصناع السياسة، تهدف إلى تعزيز الفهم العميق للأنظمة السياسية وضمان فعالية السياسات العامة من خلال التواصل الفعال، التكيف مع التغيرات، والبناء على الإنجازات السابقة.

### توصيات مستنبطة من النظرية البنائية الوظيفية:

تقدم لنا النظرية البنائية الوظيفية، كما تم تناولها في الورقة، مجموعة من التوصيات القيمة التي يمكن تطبيقها على الدراسات والتحليلات السياسية:

## على صعيد البحث العلمي:

- **التركيز على الوظائف:** يجب على الباحثين أن يركزوا على دراسة الوظائف التي تؤديها المؤسسات السياسية والنظم السياسية، وكيف تتفاعل هذه الوظائف مع بعضها البعض.
- **أهمية الثقافة السياسية:** يجب الأخذ في الاعتبار دور الثقافة السياسية في تشكيل السلوك السياسي للأفراد داخل المؤسسات السياسية، وذلك لفهم أعمق للتغيرات السياسية.
- **مقارنة الأنظمة:** يجب على الباحثين أن يقوموا بمقارنة الأنظمة السياسية المختلفة، وذلك للكشف عن الأنماط العامة والقوانين التي تحكم سلوكها.

## على صعيد السياسة العامة:

- **الفهم الشامل للنظام:** توصي الدراسة صناع السياسة أن يمتلكوا فهماً شاملاً للنظام السياسي الذي يعملون فيه، وذلك لوضع سياسات فعالة.
- **التركيز على الحاجات الأساسية:** توصي الدراسة صناع السياسة أن يركزوا على تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، مثل الأمن والعدالة.
- **التواصل الفعال:** توصي الدراسة صناع السياسة أن يتواصلوا بشكل فعال مع المواطنين، وذلك لبناء الثقة وبناء توافق في الآراء حول السياسات العامة.
- **تعزيز المشاركة السياسية:** توصي الدراسة بتعزيز المشاركة السياسية للأفراد في النظم السياسية، حيث أن المشاركة الفاعلة تساهم في تحقيق التوازن الوظيفي للنظام. يمكن ذلك من خلال تعزيز دور الأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات المدنية في تجميع المصالح والتعبير عنها.
- **تفعيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** توصي الدراسة بتفعيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كآلية لتعزيز التوازن الاجتماعي والسياسي. يمكن ذلك من خلال تعزيز

المشاركة المجتمعية وإنشاء آليات رقابية فعالة تسمح للأفراد بالإبلاغ عن الفساد والممارسات غير الأخلاقية.

■ **تعزيز الرقابة المجتمعية:** توصي الدراسة بتعزيز الرقابة المجتمعية كوسيلة لمنع الفساد وانتهيار النظم. يمكن ذلك من خلال إنشاء آليات تسمح للمواطنين بالإبلاغ عن الممارسات الفاسدة دون خوف من الانتقام.

■ **إجراء دراسات تطبيقية:** توصي الدراسة بإجراء دراسات تطبيقية لاختبار فرضيات النظرية البنائية الوظيفية في سياقات مختلفة، خاصة في المجتمعات التي تعاني من الخلل الوظيفي. يمكن ذلك من خلال دراسة حالات محددة لفهم كيفية تطبيق النظرية في الواقع العملي.

في الختام، توفر النظرية البنائية الوظيفية إطارًا تحليليًا قويًا لفهم النظم السياسية والاجتماعية، خاصة في سياق التحولات السياسية والاجتماعية المعاصرة. ومع ذلك، هناك حاجة لتطوير هذه النظرية ومعالجة الانتقادات الموجهة إليها من خلال إدخال عناصر جديدة في التحليل. كما أن تفعيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمكن أن يكون آلية فعالة لاستعادة التوازن الاجتماعي والسياسي في المجتمعات التي تعاني من الخلل الوظيفي.

## قائمة المصادر والمراجع

- تقسيم فلسطين: قرار الجمعية العامة رقم ١٨١. (بلا تاريخ). Hlrn.org. تاريخ الاسترداد ٠٦ ٠٣ ٢٠٢٥، من [https://www.hlrn.org/img/documents/Partition\\_resolution\\_181\\_AR.pdf](https://www.hlrn.org/img/documents/Partition_resolution_181_AR.pdf)
- الجامعة الإسلامية بمينيسوتا. (٧٢٧، ٢٠٢٤ م). ١٠٠ MB ٤٠٥ ابستمولوجيا العلوم السياسية الماجستير العلوم السياسية. تاريخ الاسترداد ٢٠٢٤ م، من YouTube: <https://www.youtube.com/watch?v=85YhKpAxuOc&list=PLLRurUZqKDIBxVPs6clkxmrCUR-aAV2v&index=12>
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (٢٥ نوفمبر، ٢٠٢٤ م). أوامر الاعتقال بحق نتياهو وغالانت الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية: السياقات والتداعيات. تاريخ الاسترداد ٠٦ مارس، ٢٠٢٥ م، من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/implications-of-the-icc-arrest-warrants-against-netanyahu-and-galant.aspx>
- المعاني. (٧ أغسطس، ٢٠٢٤ م). (© 2010-2024 Almaany.com, All rights reserved). تم الاسترداد من موقع المعاني قاموس إلكتروني: قاموس المعجم الوسيط، اللغة العَرَبِيَّة المعاصرة، الرائد، لسان العَرَب، القاموس المحيط. قاموس عَرَبِي عَرَبِي. [/https://www.almaany.com/](https://www.almaany.com/)
- جامعة الكويت. (بلا تاريخ). موسوعة العلوم السياسية. جامعة الكويت.
- جيمس د. أندرسون. (١٩٩٨ م). صنع السياسات العامة (المجلد الأولى). هيوستن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- حورية توفيق مجاهد. (٢٠١٩ م). الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده (المجلد السابع). القاهرة: مكتبة

.t.me/ktabrwaya ,485

- مصطفى حميد الطائي، و أ. خير ميلاد أبو بكر. ( ٢٠٠٧ م). مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية (المجلد الأول). الإسكندرية، جمهورية مصر العربية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- نصر محمد عارف. ( ٢٠٠٢ م). إستمولوجيا السياسة المقارنة «النموذج المعرفي - النظرية - المنهج» (المجلد الأول). بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- د. هادي برهم، و د. محمد المبيضين. (يونيو، ٢٠٢١ م). دور الأحزاب السياسية الإسرائيلية في صنع السياسات الخارجية. مجلة العلوم السياسية والقانون العدد الثامن والعشرون، صفحة ٢٩٦.
- كمال د. المنوفي. (١٩٨٧ م). أصول النظم السياسية المقارنة (المجلد الأول). الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- محمد زاهي بشير د. المغربي. (١٩٩٤ م). قراءات في السياسة المقارنة «قضايا منهجية ومداخل نظرية» (المجلد الأول). بنغازي، ليبيا: منشورات جامعة قازيونس.
- وائل بهجت شاهين. (٢٠٢٣ م). رؤية لنظام حكم سياسي وبناء سياق فكري إصلاحي (الإصدار الأول، المجلد ١). (وائل شاهين)، Delmenhorst, Niedersachsen, Germany : شاهين. تم الاسترداد من

[https://play.google.com/store/books/](https://play.google.com/store/books/details?id=wPjtEAAAQBAJ&pli=1)

[details?id=wPjtEAAAQBAJ&pli=1](https://play.google.com/store/books/details?id=wPjtEAAAQBAJ&pli=1)

- Obaid.S.Hanan, almusawi A mohammed Abdelwahab Nasser.(2023). The reality of the responsibility of the digital media marketing and its role in enhancing societal security for students of Jordanian public universities and development methods, INTERNATIONAL MINNESOTA JOURNAL OF ACADEMIC STUDIES, (VOL,1),(ISSUE,2), PP.40-15.



الجامعة الإسلامية بنيسوتا  
Islamic University of Minnesota  
المركز الرئيسي IUM